

17

الغزو النورماندي

بالرغم من أن الحرب العالمية الأولى غيّرت القسم الأكبر من العالم بحيث كادت تفقده معالمه القديمة، إلا أن إحدى السّمات العظيمة لفترة ما قبل الحرب قامت منتصرة من بين الرماد: إنه الذهب. فقد هيمنت تلك السبائك الذهبية، المكدسة بعناية في أقيية المصارف المركزية، على السياسة الاقتصادية خلال عشرينات القرن العشرين، كما أنها كثيراً ما هيمنت على النزاعات السياسية المحلية والدولية، وهي تغمر المشهد برمته بوهج أصفر.

رغم كل المباهج التي ارتبطت بعقد «العشرينات الصاخبة» إلا أن الولع بالذهب خلال ذلك العقد وأوائل عقد الثلاثينات جعل تلك الفترة أشبه بفيلم من أفلام الرعب. ولا تملك سوى أن ترقب بيأس كيف كانت صراعات القوى الدولية والارتباط الأعمى بالذهب، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تدفع النظام برمته نحو نهاية كارثية لا مجال لتفاديها، وهي مرحلة الركود الكبير Great Depression غير أن فيلم الرعب هذا هو فيلم غير ما نعهده، فلا وجود فيه للأشرار، لأن الأخيار يوقعون من الأذى ما يكفي دون مساعدة من أحد. فعندما يصوبون الطلقات النارية على أقدام بعضهم بعضاً، يغتزمون الفرصة

لإطلاق النار على أقدامهم أيضاً. وخلال ذلك المسار، تتكشف القرارات، التي تبدو في لحظة ما خير ما يساير المنطق، عن هراء.

من السهل إطلاق هذه الأحكام لدى النظر إلى الوراء لأكثر من سبعة عقود. وبخلاف القادة الذين كانوا مسؤولين عن إعادة العالم إلى وضعه الطبيعي بعد الحرب العالمية الثانية، وجد الساسة والاقتصاديون خلال العشرينات أنفسهم في أراض مجهولة، دون أي دليل أو سابقة تعينهم على تلمس طريقهم ضمن تلك القفار المظلمة التي تنبسط أمامهم. ولم يكن بإمكان أية حكاية في تاريخ الذهب أو النقد، سُردت حتى الآن في هذا الكتاب، أن تكون ذات عون كبير بالنسبة لهم. فلم يحصل أن جرى قبلاً ما يشبه تلك الحرب التي اندلعت خلال الفترة 1914 - 1918 من حيث مداها أو من حيث ما أدّت إليه من كوارث وتكاليف وآلام. وبالرغم من تحذيرات دزرائيلي، كان من الطبيعي أن يسعى الجميع للعودة إلى التركيبة التي كان معظم الناس يعتقدون أنها أدّت إلى تماسك العالم خلال فترة السلام الطويلة، وإلى المستويات المتنامية للعيش خلال العصرين الفيكتوري والإدواردي. وفضلاً عن ذلك، فإن التجربة أظهرت أن الشك في قيمة المال قد يكون له تأثير قوي ومدمر على التركيبات الاجتماعية، وعلى النظام الراسخ للملكية وعلى التطور الاقتصادي. أما التجارب الجديدة في تلك البيئة القلقة لعالم ما بعد الحرب، فلم تحظ بأي اهتمام من السلطات، وحتى بين الخبراء كان عدد الذين اهتموا بها ضئيلاً، وبخاصة في دنيا المال. كان لا بد لطريق الشفاء من أن تُرصف بالذهب.

وفي بريطانيا، كان قد وُضع شكل للمستقبل في وقت مبكر يعود إلى كانون الثاني سنة 1918، وذلك في تقرير صادر عن لجنة خاصة تم تشكيلها بهدف محدد، وهو اقتراح السياسات الملائمة للمرحلة الانتقالية ما بعد الحرب. كانت اللجنة تُعرف باسم لجنة كانليف Cunliffe Committee، نسبة إلى اللورد كانليف، رئيس اللجنة وحاكم بنك إنجلترا، وقد وضع التقرير

اقتراحاته على أساس «الآلية التي برهنت التجربة الطويلة على أنها الدواء الناجع الوحيد لميزان تجاري خاسر ولنمو ائتماني غير مؤات». وكانت التوصية الوحيدة التي لا تحتتمل لبساً في التقرير هي «بعد الحرب، هناك حاجة ملحة لأن يتم استرجاع الظروف اللازمة للحفاظ على معيار ذهب دون إبطاء». ثم أشارت اللجنة إلى أن أعضاءها «مسرورون ألا يكون هناك أي خلاف في الرأي بين الشهود الذين مثلوا أمامنا، وذلك فيما يتعلق بالأهمية الحيوية لتلك القضايا». وعلى الفور، رحبت الدورية المحترمة، «الإيكونوميست» The Economist، بما حدث وذلك في مقال افتتاحي بعنوان «عودة إلى التعقل» Back To Sanity، ووصفت التقرير بأنه «وثيقة بالغة الدقة».

كان أحد القلائل الذين رفعوا أصواتهم بالنقد، شخص متهور يدعى جون مينارد كينيز، وكان آنذاك في السادسة والثلاثين، لكن اللورد كانليف تولى معالجة الموضوع بأن صرح أن «لا يعتبر السيد كينيز... في الدوائر التجارية... صاحب معرفة أو خبرة في قضايا الأعمال أو الصرف العملية»⁽¹⁾. لكن مرور الوقت برهن على أن هذا الاتهام كان بعيداً تماماً عن الصحة.

لقد قامت لجنة كانليف بوصف هدف محبب للنفس، لكنها أغفلت ذكر الإرشادات المتعلقة بكيفية تحقيقه. وما من أحد تروى قليلاً ليسترجع ملاحظة دزرائيلي الحكيمة بأن معيار الذهب في القرن التاسع عشر كان عَرَضاً للرخاء لا سبباً له. لقد تحولت معظم الشروط الأساسية والجوهرية، التي رعت نشوء معيار الذهب، إلى أشلاء بعد مجزرة دامت أربع سنوات. فالتحالفات السياسية، والأموال الحكومية والديون الدولية ومكانة بريطانيا الرائدة في المجال العالمي للمال والمصارف وحالة الفعالية الصناعية، كل ذلك خضع لتغييرات أضاعت المعالم السابقة. إن التماثل للشفاء من تبعات الحرب المخيفة كان بحد ذاته أمراً صعباً بما فيه الكفاية حتى في حال كانت المفاهيم أقل تصلباً وكانت التحليلات الاقتصادية أقل تورطاً في نظريات الماضي. ورغم ذلك، كان الافتراض السائد هو أن الشفاء التام يمكن تحقيقه فقط لدى عودة معيار الذهب ليتربع في مكانه.



عندما توقفت أخيراً مجزرة الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني من سنة 1918، كان ما يزيد على ثمانية ملايين رجل قد هلكوا في المعارك، وكان قرابة أكثر من نصفهم في جانب الحلفاء، بما في ذلك 1,8 مليون رجل من الروس و1,4 مليون رجل من الفرنسيين. كما كان أكثر من ثلث الذكور الألمان، ممن تراوحت أعمارهم ما بين 19 - 22 سنة، قد قضوا أيضاً. إضافة لعُشر الجنود البريطانيين. أما الولايات المتحدة، وعلى سبيل المقارنة، قد خسرت 114,000 رجل، أي أقل من نصف ما خسرت رومانيا. وبلغ مجموع الجرحى من كلا الجانبين خمسة عشر مليون رجل، وكانت إصابات العديد منهم بليغة بحيث جعلتهم يقضون ما تبقى من حياتهم عالة على المجتمع وعلى عائلاتهم، دون أي أمل بالعودة إلى حياة منتجة. وفي شمال شرقي فرنسا، حيث كان ميدان المعارك الرئيسي أثناء الحرب، تم تدمير أكثر من نصف الطرق ومئات الجسور، كما تعطلت تسعة آلاف مصنع، يستخدم كل منها عشرة أشخاص أو أكثر، أو أزيلت بالكامل، وتوقف العمل في صناعة النسيج الأساسية في فرنسا⁽²⁾.

أما النتائج المالية فكانت لا تقل بشاعة. فقد تضخمت الديون الوطنية عدة أضعاف عن القيم التي كانت عليها سنة 1916. وبالإضافة لصعوبة تدبير أمور أعباء من هذا النوع، كانت كل دولة مدينة بمعظم تلك المبالغ لمواطنيها. لكن الحلفاء أيضاً انتهى بهم الأمر إلى الوقوع في براثن دين لصالح الولايات المتحدة بلغ ما يقرب 2 بليون دولار، بينما كانت كل من فرنسا وإيطاليا وروسيا مدينة لبريطانيا بحوالي 500 مليون دولار⁽³⁾. قد تبدو تلك المبالغ زهيدة بمفاهيم الاقتصاد المعاصر، لكن علينا ألا ننسى أن قيمة الدولار لمجموع الناتج الحالي في الولايات المتحدة قد بلغ مائة ضعف عما كان عليه في بدايات عشرينات القرن العشرين، وأن اقتصاد كل دولة من الدول الأوروبية كان أصغر

من الاقتصاد الأمريكي إلى حد كبير، إضافة إلى أن تلك الاقتصاديات كانت قد أفقرتها الحرب. فلم يكن مجموع الموجودات من الذهب في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، في نهاية الحرب، يزيد عن 2 بليون دولار تقريباً⁽⁴⁾. لقد كانت تلك الديون تساوي مبالغ ضخمة.

وبالرغم من الآمال المبكرة التي راودت الأوروبيين، إلا أن السنوات التي تلت لم تحمل في طياتها، باستثناء الراحة من الحرب ذاتها، سوى مشاعر عَرَضِيَّة بالارتياح، وفي بعض أنحاء أوروبا، استمر الرعب من الحرب قائماً. ولم يكن على المجاعات الجماعية والبطالة والقلق بشأن قيمة العملة أن تنتظر حتى بداية الركود الكبير. إذ أن تلك الكارثة التي شملت العالم لم تكن سوى امتداد للمصاعب التي لم تجد حلاً، والتي كانت قد بدأت تنتاب هذا الجزء أو ذاك من أوروبا لفترات متقطعة منذ عشر سنين.

وقد لطخت مشاعر الضغينة والمرارة والأنانية والحسد كل ناحية من نواحي العلاقات الدولية، وأفسدت بذلك روح التعاون المتجانس التي سادت في السنوات السابقة. قد أصر الفرنسيون، الذين تحمّلوا القسم الأكبر من الخسائر المادية. خلال الحرب، على أن تدفع ألمانيا تعويضات جائرة ومؤلمة، كما رفضوا دفع ديونهم للبريطانيين، الذين لم تصب أراضيهم بأي أذى، إلى أن تخرج ألمانيا من محنتها. أما البريطانيون، فقد كانوا أيضاً قد أراقوا الكثير من دماء شبابهم، إضافة لأنهم اضطروا في تلك الأثناء إلى تحويل جزء كبير من ثروتهم الموجودة ما وراء البحار إلى نقد لتمويل الحرب. وبدون دفعات الفرنسيين، لم يكن البريطانيون يرغبون في دفع ديونهم إلى الأمريكيين، الذين خرجوا من الحرب، دون أن يتكبّدوا سوى خسائر زهيدة، وباقتصاد أغنى وأكثر حيوية من ذي قبل.

وفضلاً عن ذلك، فإن العلاقات البريطانية الفرنسية كثيراً ما أدّت إلى مشاكل خطيرة كان بالإمكان تفاديها لو كانت الظروف مختلفة. فرغم الخسائر

الكبيرة، خرج البريطانيون من الحرب وهم على قناعة بأن القنال الإنكليزي لا زال بإمكانه فصلهم عن «أوروبا» وعن الاضطرابات الكبيرة التي عصفت بالقارة الأوروبية - الخراب الذي سببته الحرب في فرنسا وثورة ألمانيا والفقر الذي ألم بها وتفتت إمبراطورية هيسبرغ والثورة الروسية والثورات التي اجتاحت المنطقة من بولونيا وصولاً إلى البلقان. وفي مؤتمر السلام في فيرساي، كان هذا الموقف هو ما منع رئيس الوزراء لويد جورج من بذل جهد كاف في سبيل منع رئيس الوزراء الفرنسي، جورج كليمانصو، من فرض معاهدة سلام على الألمان، كانت من القسوة واستحالة التنفيذ بحيث أدت إلى صعود هتلر وإلى حرب أفظع، من حيث خسائرها، من الحرب التي نشبت في الفترة 1914 - 1918. وكما سنرى بعد فترة وجيزة، فإن هذا الموقف أيضاً لعب دوراً في التعاون البريطاني - الفرنسي بشأن الذهب في مراحل هامة على هذا المسار.

وفي هذه الأثناء اتخذ الأمريكيون موقف «لقد استأجروا المال، أليس كذلك؟..» وكانت حجتهم التي لا تقبل الجدل أن الجنود الأمريكيين قد أتوا لنجدة الحلفاء في أخرج اللحظات، وبأن الولايات المتحدة لم تقدم التنازلات إلا بعد أن دفعت ظروف الأزمة بالأمور إلى ذلك المسار، أو بعد أن قدم الآخرون تضحيات مكافئة. كان الكثير من الأمريكيين يعارضون معاهدة السلام وعجز ويلسون عن التأثير على النتائج وتوجيهها إلى المسارات الأكثر نبلاً التي كان قد وعد بها. وبالتالي، كان هناك ضغط مستمر للالتزام بالمواقف التقليدية المتحاملة ضد «التورط الأجنبي». ولم تفلح حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تجلس مرتاحة على أكبر كومة من احتياطات الذهب، تفوق ما لدى أية دولة إلى حد كبير، لم تفلح سوى بتعزيز تردد الأمريكيين بالتورط في الاضطراب الاقتصادي الذي يعم أوروبا.

كان هناك عدد قليل من الرسميين مدركين لمدى أهمية التعاون الأمريكي في تماثل أوروبا للشفاء، لكنهم كانوا كمن يحاول سد ثقب السد بأصابعه،

فسرعان ما سيطغى الفيضان بالرغم من جهودهم . وقبل حدوث الانهيار، تمكّنوا حتى من إطلاق النار على أقدام الجميع لدى تسديد نيران أسلحتهم على أقدامهم هم .

في سنة 1920 ، وعندما كان سعر الباوند في أسواق النقد الأجنبية يبلغ 4,00 دولار تقريباً - وقد يبلغ أحياناً 3,40 دولاراً في أخفض سعر له - أمر البرلمان بالعودة بشكل كامل إلى معيار الذهب في بريطانيا قبل نهاية سنة 1925 . وكانت بريطانيا قد تدبرت أمر اتخاذ هذه الخطوة خلال أربع سنوات عقب انتهاء الحروب ضد نابليون، لكن العملية، هذه المرّة، استغرقت سبع سنين . وكما في الوضع السابق، كانت العقبة الرئيسيّة أمام العودة إلى الذهب هي المستوى المتضخم للأسعار، لكن الحاجز الواجب تخطيه كان الآن أعلى بكثير . فبعد أربع سنوات من اندحار نابليون، كانت الأسعار قد عادت إلى المستويات التي كانت عليها سنة 1799 ، أما الأسعار بعد الحرب العالمية الأولى، فكانت قد بلغت تقريباً ثلاثة أضعاف المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، وفي سنة 1925 كانت لا تزال قريبة من ضعف مستويات سنة 1914 . وفي العقد نفسه، لم ترتفع الأسعار في الولايات المتحدة خلال الحرب إلاّ بمقدار الضعف، ثم هبطت سنة 1921 إلى حيث لم تتجاوز حوالى 40٪ من مستويات أسعار قبل الحرب، وبقيت حتى سنة 1929⁽⁵⁾ دون اتخاذ مسار محدد .

وهناك عقبتان إضافيتان زادت من صعوبة تلك المهمّة . الأولى، أن الدين الوطني كان قد ارتفع بمقدار 5,5 مليون باوند إسترليني خلال الحرب ليصبح أكثر من 7 بلايين باوند إسترليني، لكن العجز في ميزانية الحكومة كان ماضياً بالازدياد، كما أن المماحكات السياسية المعتادة بشأن من سيتحمل عبء تصحيح الأمور، كانت تبدو مستعصية على الحل⁽⁶⁾ . والأمر الذي قد يبدو أكثر خطورة أن الآلية الإنتاجية التي كان يتبجح بها البريطانيون، بدأت تصاب بالشيخوخة، وكانت تكاليفها لا تتماشى مع المنافسة القادمة من أوروبا

وأمریکا، وهي عملية كانت قد بدأت سنة 1914. وكما كان مدراء الأعمال الأمريكيين خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين بطيئين في إدراك حجم تهديد المنافسة المتزايدة، الناتج عن تحسين إنتاجية المصنّعين في اليابان وأوروبا، فإن الإدارة البريطانية أيضاً، في أوائل العشرينات، كانت تبدي تردداً بشأن تغيير أساليبها. وفي سنة 1924، كان مستوى الصادرات البريطانية يقل بنسبة 25 بالمائة عن مستوياتها قبل الحرب. وبالإضافة إلى خيبات الأمل الناجمة عن أداء الصادرات، أضيف إلى مصاعب بريطانيا ازدياد الطلب على الواردات - ليعود إلى مستوى ما قبل الحرب - وخسارة الدخل الآتي من ما وراء البحار والفشل في إنعاش الدخل الآتي من الملاحة والتأمين.

وإذا كان لبريطانيا أن تعود إلى معيار الذهب تبعاً لمقياس نيوتن المعمول به من زمن طويل، الذي كان يقوّم الباوند الإسترليني بما يساوي 4,86 دولاراً بالنسبة للأمريكيين في فترة ما قبل الحرب، فإن هذا المبلغ لم يكن يُصرف في بريطانيا العشرينات بقيمة قريبة لما كان يُصرف بها في السابق. وهكذا، كان واضحاً أن الطبيعة المستعصية للتوجهات المعاكسة في ميزان التجارة قد تؤدي إلى خلق ضغوط لا يمكن التحكّم بها على موجودات الذهب. وفي حال اختيار قيمة أدنى للباوند، وذلك كوسيلة لمساعدة الوضع التجاري، فإن المصداقية التي ترغب بها بريطانيا بشدة ستكون موضع مساومة، كما سيستمر الشك بأي نوع من ثبات النقد الإنكليزي وذلك لأجل غير مسمى. أما الأجانب الذين اعتادوا على التردد على المنطقة التجارية في لندن للاستفادة منه كمركز للصرافة، فسيهربون إلى أماكن أخرى - نيويورك أو باريس على سبيل المثال، ولن يبدو الباوند إسترلينياً بعد ذلك.



ورغم تقلبات الآراء حتى الموعد النهائي في سنة 1925، إلا أن الآراء المطلقة بقيت تساند بحزم قيمة 4,86 دولار للباوند. وبدأت العقبات ضئيلة بالمقارنة مع حجم النصر الذي بدا ماثلاً للأُنظار. وأصبحت كلمة «تضحية» هي الكلمة التي تردد في كل مكان. وقد عبّر أحد الخبراء المعاصرين، وهو السير شارل أديس عن الوضع بقوله «إن تقديم تضحية، حتى ولو اختلفنا في تحديد حجمها، لن يشكّل بتقديري ثمناً باهظاً لقاء الفائدة الكبيرة التي ستجنيها الطبقة العاملة [للأمة] ولقاء - ولو أنني أورد ذلك لاحقاً - استعادة المنطقة التجارية في لندن لموقعها السابق كمركز المال العالمي»⁽⁷⁾.

كان يقف وراء معظم القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، والكثير من المناقشات المتعلقة بالباوند، رجل قوي غامض يدعى مونتاجو نورمان. كان نورمان قد اختير حاكماً لبنك إنجلترا لمدة قياسية بلغت 24 سنة، وقضى في عمله اثنتي عشرة فترة متتالية، دامت كل منها سنتين، وذلك من سنة 1920 وحتى 1944. وكما وصفه مؤرخ سيرته أندرو بويل، فقد مكّنته «سمعته التي تتصف بالترفع الذي يشبه ترفع الآلة وبالمعارف الشاملة التي تثير المشاعر» من أن يمارس، بحيوية بالغة، كل جانب من جوانب القوة، التي وضعها بين يديه «ذلك الغموض الهائل الذي يحيط بمنصبه الرفيع»⁽⁸⁾.

كان نورمان، النحيل، الأنيق ذو اللحية الصغيرة والطلعة التي خالطها الشيب، سليل أسرة كانت منذ وقت طويل جزءاً من الطبقة العليا في المنطقة التجارية في لندن. كانت طباعه تتقلب ما بين الصرامة والتقشف أو كثرة المطالب والسحر والعجاذبية الآسرة، كما كانت تتتابه من حين لآخر انهيارات عصبية تبعده عن عمله لفترات طويلة من الوقت. وكان، وهو شديد الذكاء في شؤون المال، رغم قناعاته المحافظة التي لا سبيل لتغييرها، كما قال بويل «الكاهن الأكبر للعقيدة السائدة في المنطقة التجارية في لندن، بأن قوة بريطانيا كانت قد تأسست في الأصل على الذهب... وهو ضرب من الإيمان لا يمكن

مهاجمته إلا بقدر من كان بالإمكان مهاجمة اعتقاد البشرية الشائع قبل عصر كوبرنيكوس وغاليليو بأن الشمس هي التي تدور، لا الأرض. لقد كان [الذهب] أيضاً رمزاً غامضاً لكل ما كان الأروع في نضال الجنس البشري لتحسين قدره على الأرض»⁽⁹⁾. وعندما كان الأمر يتعلق بالآراء حول النقد السليم، كان نورمان يسير على هدى الأفكار التي وضعها ريكاردو قبل مائة سنة عقب انتهاء الحروب ضد نابليون.

رغم عدم التكافؤ في مستويات الأسعار بين بريطانيا وكبار شركائها التجاريين، كان نورمان على يقين من أنه يستطيع تدبر أمر إعادة البوند إلى قيمة 4,86 دولار دونما «آثار شبه كارثية» لكن كان على بريطانيا أن تتأهب «لفترة طويلة من النقود العزيزة» Dear money⁽¹⁰⁾. وتعبير «النقود العزيزة» يعني معدلات فائدة عالية، وتؤدي معدلات الفائدة العالية بدورها إلى إضعاف حركة الأعمال، مما يعني ارتفاع نسبة البطالة. ويؤدي ارتفاع نسبة البطالة إلى ضبط الأجور، مما يحول دون ارتفاع الأسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع قيمة صرف العملة بالقطع الأجنبي ويأتي بالذهب إلى سواحل البلاد. أما النتائج الإنسانية المترتبة على هذا التعاقب الذي لا مفر منه للأحداث، فلم تسبب أي إزعاج لنورمان. وعندما قام سنة 1920 برفع معدلات الفائدة لإخماد حركة الازدهار التي بدأت تطل برأسها، ثم تسريح مليون رجل تقريباً من العمل خلال اثني عشر شهراً، هي نتيجة كانت متوقعة تماماً. ومن وجهة نظر نورمان، كانت المعاناة الإنسانية أمراً يتوجب على الحكومة أن تقلق بشأنه، لا بنك إنجلترا، الذي تنحصر مسؤوليته الرئيسة في زيادة المجموعة الثمينة من السبائك المذهبية المكسدة في الأقبية.



إن التعاقب النهائي للأحداث المؤدية للعودة إلى الذهب وفق سعر 86.4 دولار للباوند، في نيسان من سنة 1925، يمكن له أن يشكل مشهداً رائعاً في أوبرا ضخمة يلعب فيها الممثل الدرامي الزلق اللسان ونستون تشرشل، وزير المالية وحامل المسؤولية الأساسية في القرار الحاسم، دور التينور البطولي، الذي يتجول في غابة مظلمة مجهولة المعالم. أما مونتاجو نورمان، الرجل القوي البارد الأعصاب، الذي يُتوقع منه أن يكون دليل تشرشل، فسيؤدي دور الباريتون، ويقوم بنيامين سترونغ، صديق نورمان الحميم و بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، على إيقاع ألحان نورمان، بتقديم فقرة باريتون إجبارية، كما يرتدي فيها كل من نورمان وسترونغ لباس الكهنة^(*). أما الشخص الذي سيقوم باستمرار بصرف انتباه نورمان، فهو رئيس بنك فرنسا، أميل مورو، ذو الأصل القروي، وهو يمسك بيده منجلاً حاداً ويغني فقرة كونتراباسو بلغة يحاول الآخرون التظاهر بعدم فهمها. ويظهر فيها الاقتصادي البارز جون مينارد كينيز، وهو يؤدي دوراً بصوت يشبه الصوت الطفولي، وهو على هيئة قرد عصبي المزاج، يغني ألحاناً عالية حادة، ويلعب دور الناقد الوحيد، ولكن الفصيح، لقرار تشرشل. وسيكون هناك جوقة مؤلفة من رجال المال في المنطقة التجارية يضعون قبعات سوداء رسمية ويرتدون معاطف الصباح. أما المشهد النهائي في هذه الأوبرا فهو لقاء بين نورمان ومورو في حقل مفروش ببساط من الذهب، يعيد إلى الأذهان اللقاء التاريخي بين هنري الثامن وفرانسيس الأول قبل أربعمئة سنة تماماً.

ومن أجل البدء بالعملية قبل حلول الموعد النهائي لإعادة معيار الذهب، وهو نيسان من سنة 1925، قطع نورمان المحيط الأطلسي في أواخر كانون

(*) كان رؤساء بنوك الاحتياطي الأمريكي يحملون لقب «حاكم» وذلك التزاماً بقاعدة وضعها بنك إنجلترا.

الأول سنة 1924 للتشاور مع سترونغ، ذي الاسم الرنان، الذي كان، رغم خضوعه الظاهري لإشراف لجنة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن، على استعداد لتسيير دفة الأمور في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بشكل مستقل عندما تسمح له الظروف بذلك. كان سترونغ يشاطر نورمان قيمه وأفكاره المسبقة. وانتهاز نورمان فرصة وجوده هناك لاستطلاع رأي ج. ب. مورغان، ووزير الخزانة ميلون ومسؤولين آخرين في لجنة الاحتياطي الفيدرالي. وأشار نورمان في تقرير وضعه بعد عودته إلى أنهم قد وافقوا جميعاً على أن لحظة استئناف العمل بمعيار الذهب قد حانت في بريطانيا. وأضاف أن سترونغ، على وجه الخصوص، أكد له أنه لن تكون هناك سياسة لدى لجنة الاحتياطي الفيدرالي تهدف إلى «سياسة متعمدة للانكماش الاقتصادي»، وبأنه ستكون هناك محاولة للضغط بالاتجاه التوسعي وذلك إلى المدى الذي يمكنه التأثير على الأسعار⁽¹¹⁾. أما تقرير سترونغ عن الاجتماعات فقد استنتج أن الإخفاق في استعادة معيار الذهب في بريطانيا سيؤدي إلى «فترة طويلة من الظروف القلقة، الخطرة بحيث لا يمكن التفكير بها... وستكون بمثابة الحافز لكل أولئك الذين يطرحون أفكاراً جديدة تتعلق بأنواع من العلاج وبوسائل غير معيار الذهب وذلك للترويج لبضائعهم»⁽¹²⁾.

وقد حذر سترونغ نورمان من أن رغباته لن تكون لها، بالضرورة، الغلبة على مزاج قومي معارض للالتزامات المالية الدولية، وبخاصة، على موقف معظم أعضاء اللجنة في واشنطن، والمتسم بضيق الأفق. وكان أسوأ احتمال اقترحه سترونغ هو أن ألا يكون أمام لجنة الاحتياطي الفيدرالي، في لحظة ما، خيار سوى رفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، وذلك للحد من المضاربات في سوق الأسهم - وهو ما نشير إليه في يومنا هذا باسم «الوفرة اللاعقلانية» Irrational Exuberance وعندها سوف تأتي الاعتبارات المحلية في المقام الأول. وكان ذلك تكهنناً بالغ الدقة، رغم أن سترونغ لم يعش ليراه يتحقق.

وقام تشرشل، الذي شجّعه تقرير نورمان، بإبلاغ رئيس الوزراء بأنه «سيكون من السهل تحقيق إقامة معيار الذهب، وفي الواقع، فإن تفادي اتخاذ القرار يكاد يكون من المستحيل». ولكن اتخاذ القرار لم يكن بهذه السهولة. إذاً كان على تشرشل، خلال المدة ما بين نهاية كانون الأول وبين الموعد النهائي في نهاية نيسان، أن يقضي أربعة أشهر بائسة يحاول فيها الإمساك بزمام الأمور. وقد اشتكى لأحد أصدقائه قائلاً «عندما كنت أتولى مناصب أخرى في المملكة، كان بمقدوري دائماً أن أعرف موطىء قدمي. أما هنا، فأشعر بالضيق، لقد انحدرت إلى مستوى من يتلمس طريقه»⁽¹³⁾. كما تذر من أن «الحاكم [نورمان] لا يخفي سعادته التامة لمراى بريطانيا وهي تمتلك أروع رصيد في العالم في الوقت الذي كان فيه مليون وربع المليون إنسان يعانون البطالة»⁽¹⁴⁾. وقال أحد المستشارين الرئيسيين في وزارة المالية وهو أوتو نيمير، «ليس هناك من بين المشعوذين من يوافق الآخر في وجهة نظره وإن وينستون لم يكن ليستقر على رأي من يوم لآخر فيما إذا كان داعية متحمس للذهب أم أنه داعية تضخم صرف»⁽¹⁵⁾.

وفي الواقع، كان نيمير ومونتاجو نورمان مشعوذين يتفقان في وجهة النظر. وبضم جهودهما سوية، ربما يكونان قد مارسا أكبر تأثير في دفع تشرشل لاتخاذ القرار المتعلق بجعل سعر الباوند 4,86 دولاراً لدى حلول نيسان من سنة 1925. فقد أصرَّ نيمير على أن اتخاذ أي سبيل آخر، أو الاستمرار في منع تداول الذهب، سيكون من شأنه إثبات أن بريطانيا لم تكن «جدية» على الإطلاق بشأن معيار الذهب في المقام الأول، وبأن شجاعة بريطانيا قد خانتها، بحيث يقوم الأجانب وحتى البريطانيون أنفسهم بسحب رؤوس أموالهم إلى سواحل أجنبية، وتكون النتيجة الحتمية دوامة من التضخم تطل عملة غير مدعومة بمعيار الذهب. وبرأيه لم يكن استرجاع معيار الذهب يشكل مخاطرة كبيرة فيما يتعلق بالبطالة. بل على العكس، كانت تلك هي الخطوة الوحيدة الأكيدة لإنعاش التجارة والصادرات البريطانية.

أما مذكرة نورمان المرفقة، فقد أنهت الموضوع بالاستنتاج القائل أن احتياطي الذهب ومعياري الذهب «كانا من حيث ضرورتهما وخطورة الاستغناء عنهما كقوات الشرطة وجابي الضرائب»⁽¹⁶⁾. كانت تلك كلمات قوية لا يملك الوزير معارضتها.

تم التوصل للقرار في 20 آذار، وأعلن في البرلمان في 25 نيسان، وفي 14 أيار حظي بتوقيع الملك ليصبح قراراً رسمياً. كان احتياطي الذهب في بنك إنجلترا يبلغ 153 مليون باوند إسترليني. تدبر سترونغ أمر الحصول على قرض جاهز عند الاقتضاء من الاحتياطي الفيدرالي، يبلغ 200 مليون دولار، ثم انضم إليه مورغان بمبلغ 100 مليون دولار إضافية - كانت لحظة إنجاز بالنسبة لمورغان وشركائه. ولم يكذب يحل سنة 1923، حتى صرح راسل ليفينويل، وهو أحد كبار شركاء مورغان، بأنه على استعداد «لبيع قميصه لمساعدة إنكلترا في الخروج من هذه الورطة...». وهل هناك ما يشد العزيمة أكثر من أن تضع إنكلترا ذراعها في ذراع أمريكا في سبيل الحصول على نقد شريف؟... وعندما قام نورمان بزيارة ج. ب. مورغان نفسه في كانون الأول سنة 1924، حذّره مورغان من أن قروناً من الاعتبار المعنوي ستذهب هباء إذا فشلت إنكلترا في تنفيذ خطوة العودة إلى الذهب. كما أن قرار مورغان كان مبعث ارتياح بالنسبة لسترونغ، لأنه يوفر الغطاء السياسي لتحالفه مع نورمان⁽¹⁷⁾.

مثل تشرشل أمام البرلمان في 4 أيار للدفاع عن القرار. واستهل خطابه قائلاً «أنا لا أظاهر بأنني خبير نقدي، ولو فعلت ذلك لبدا الأمر سخيلاً: فلن يصدقني أحد». لكنه ادّعى بأن لديه خبرة في الحكم على حجج الخبراء وبأنه يقدّر عالياً اجتهادات «الرجال الذين تدبروا شؤون النقد بطريقة ممتازة» الذين أخبروه بأنه كان من المستحيل تدبير الأمور حتى تلك المرحلة لو لم يجعلوا من العودة إلى الذهب هدفاً لهم. وأكد تشرشل أن ذلك القرار كان جوهرياً «من أجل إنعاش التجارة الدولية والتجارة بين أرجاء الإمبراطورية [و]المركز المالي

للعالم». ثم أنهى خطابه، ببلاغته المعروفة، بهذه الكلمات الرنانة: «وفي حال لم يصبح الباوند الإنكليزي هو المعيار الذي يعرفه الجميع ويستطيعون الثقة به فإن صفقات الأعمال، لا في الإمبراطورية البريطانية بل في أوروبا أيضاً، سيجري عقدها بالدولار عوضاً عن الباوند الاسترليني. وفي ظني أن ذلك سيشكل البلية الكبرى»⁽¹⁸⁾.

إن قانون معيار الذهب الصادر سنة 1925 لم يسترجع الإجراءات القديمة استرجاعاً تاماً. ظلت الأوراق النقدية عملة قانونية لكنها لم تعد قابلة للتحويل إلى نقد ذهبي في بنك إنجلترا. وبعبارة أخرى، تم إلغاء الحق القديم بإحضار الذهب إلى المصرف ليتم ضربه نقداً. ومع ذلك، استمر بنك إنجلترا في بيع الذهب لدى الطلب بشكل سبائك يبلغ وزن السبيكة أربعمئة أونصة - وهي كتل ثقيلة تزن الواحدة 33,33 باونداً - بالسعر التقليدي البالغ 3 باوندات و 17 شلناً و 10,5 بنساً - أو ما يعادل 1700 باوند إسترليني للسبيكة^(*).

أستخلص كينيز مغزى حزيناً من هذه الخطوة. فعندما استرجع الأمر سنة 1930، عندما تحسنت الأوضاع، أشار بأسلوبه البليغ إلى أن:

[الذهب] لم يعد يجري تداوله من يد ليد، لقد حُرمت أكف الرجال الجشعة من ملمس هذا المعدن. إن تلك العائدات المنزلية الصغيرة، التي كانت سُكَّناها المحافظ والجوارب وعلب القصدير، قد تلاشت ضمن رمز ذهبي واحد في كل بلد، يعيش في باطن الأرض دون أن يراه أحد. لقد غاب الذهب عن الأنظار - عاد تارة أخرى إلى التراب. لكن عندما لا نعود نرى رموزنا تسير في الأرض بكل أبهتها الصفراء، نبدأ نحن بالنظر إليها نظرة عقلانية، وقبل أن يمضي وقت طويل، لا يتبقى منها شيء⁽¹⁹⁾.

(*) كان ريكاردو، قد اقترح تحديد تداول الذهب بالسبائك بدل قطع النقد، لكي يهيئ لعودة بريطانيا للذهب بعد الحروب ضد نابليون، وذلك سنة 1819. للاطلاع على المناقشة الكاملة، انظر بونار 1923.

لقد استبق كينيز عصره، إلا أن صدى نبوءته ظل يتردد عالياً عبر السنين منذ سنة 1930.

بعد أسبوع من اتخاذ البرلمان للقرار، ادّعت مجلة الأيكونوميست، الصادرة بتاريخ 2 أيار سنة 1925، أنه قد تم التوصل إلى معلم هام في تاريخ بريطانيا المالي، وأن ذلك كان «الإنجاز الذي توجّ جهود السيد مونتاجو نورمان». ومضت الأيكونوميست The Economist (في الصفحات 844 - 846) تعلن باعتزاز أن «بريطانيا العظمى قد أومأت للعالم بكل مهابة: يشرفنا أن ندفع بطريقتنا المعتادة إذا ما تبين أن حساباتكم مسجلة في رصيد الدائن في دفتر الأستاذ لدينا».



وردّدت صحيفة التايمز صدى تلك المشاعر بعد بضعة أيام، مشيرة إلى الحاجة «لمواجهة الدولار دون أن يرف لنا جفن»، وهو تعبير سرعان ما انتشر في كل الصحافة البريطانية. ومضت الصحيفة تهاجم احتجاجات أعضاء حزب العمال في البرلمان بالقول «إنكم تشعرون بالقلق على الحاضر الراهن مهملين بذلك المستقبل البعيد»⁽²⁰⁾. لقد تحقق ما علق به أحد الظرفاء قبل سنة بشأن الغزو النورماندي بسعر 4,84 دولار⁽²¹⁾.

لقد كانت اللحظة أقل تفاؤلاً مما جعلتها التعليقات المنمّقة تبدو عليه. لقد فهمت التايمز الأمر بشكل خاطئ: كان هناك في «الحاضر الراهن» ما يكفي من الأمور الباعثة على القلق ليطغى على أية فوائد قد تتطور حتى في «المستقبل البعيد». صحيح أن الأسواق قد رفعت قيمة الباوند إلى سابق معدلها، لكن ذلك كان يعود، إلى حد كبير، إلى أن القرار كان متوقعاً على نطاق واسع. وفي بداية السنة، كان أكثر من سبعة ملايين رجل عاطلين عن العمل، وقد ارتفع هذا الرقم بسرعة. وحتى الأيكونوميست، في عددها الصادر في 19 كانون الأول سنة 1925، اعترفت بأن الهوة بين الأسعار في الولايات

المتحدة وفي بريطانيا لم تزد أبداً، ولو أنها قد ضاقت. وفي هذه الأثناء، كانت الأسعار في القارة الأوروبية قد انخفضت أكثر وبسرعة أكبر عنها في بريطانيا، وكانت النتيجة أن الأسعار البريطانية أصبحت الآن أكثر اختلافاً عن المنافسين الأوروبيين منها عن الأسعار الأمريكية⁽²²⁾.

وأخيراً، كان كينيز قد أشار، قبل بضعة أشهر، أن العودة للذهب ستكون «إجراء خطيراً» لأن ذلك من شأنه أن يضع بريطانيا الخارجة لتوها من الحرب تحت رحمة سلطات الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة. وأضاف أن مخزون الذهب في الولايات المتحدة كان يساوي ستة أضعاف المخزون في بريطانيا، مما يعني أن الأمريكيين بإمكانهم امتصاص التآرجح صعوداً ونزولاً في مخزونهم الذهبي، ذلك التآرجح الذي سيرتد على بريطانيا ليضربها بقوة تبلغ ستة أضعاف القوة الأصلية. وفضلاً عن ذلك فإن بريطانيا كانت مدينة للولايات المتحدة بدل كونها أحد أكبر دائنيها⁽²³⁾. لم يكن ذلك البرهان، المتسم بحدة الملاحظة، ليعتبر مشكلة ماثلة، وذلك لأن كلاً من السياسة والظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة كانتا ملائمتين لاحتياجاتها على المدى القصير. إلا أن تحذير كينيز سيتكشف، في النهاية، عن كونه أخطر التحذيرات جميعاً.



كانت أكثر المشاكل إثارة للقلق هي عدم حدوث انتعاش التجارة الدولية، الذي كثر التبجح بشأنه، في الوقت المحدد. كانت الضغوط على الاقتصاد المحلي كبيرة. وفي نهاية شهر تموز، طالبت صناعة تعدين الفحم، التي جعلتها كلفتها العالية غير قادرة على المنافسة في أسواق التصدير، طالبت العمال إما بقبول تخفيض أجورهم أو مواجهة فقدان عملهم. وكان قد حصل انخفاض كبير في صادرات الفحم، كما أن الصناعة كانت تخسر مليون باوند استرليني في

الشهر⁽²⁴⁾. وفي هذه الأثناء، رفض عمال المناجم، الذين كانوا لا يزالون يكابدون جراء نزاعهم المرير ضد أصحاب العمل خلال سنتي 1921 و1922، رفضوا قبول تخفيض الأجور رفضاً قاطعاً. استمرت المفاوضات الطويلة حتى ربيع سنة 1926، وقد اشتملت على تهديدات بالإضراب وإغلاق أبواب العمل للمصانع كنوع من الضغط على العمال وإعانات حكومية مؤقتة وتشكيل محكمة للتحقيق. وقد كان رأي أحد الأعضاء المعروفين في تلك المحكمة، أن لا بد من أن تتخذ صناعة تعدين الفحم موقفاً حازماً، وقال أن التهديد بالإضراب يمكن أن يُفسر «فقط على أنه نتيجة التأثيرات المباشرة والضرورية المترتبة على العودة إلى الذهب»⁽²⁵⁾.

وافق رئيس الوزراء بالدوين على ذلك، كانت تلك هي الحالة التي حذر منها بريان كل التحذير، عندما أطلق صرخة «لن تصلبوا البشرية على صليب من ذهب» وقد لخص بالدوين موقف أصحاب العمل بطلبه «من جميع عمال هذه البلاد الإذعان لتخفيض الأجور لتتمكن البلاد من الوقوف على قدميها». وفي الأول من شهر أيار، عندما أعلن زعيم عمال المناجم آ. ج. كوك «لن ينقص بنس واحد من الأجور، ولن تزيد دقيقة واحدة على ساعات العمل اليومية»، قام أصحاب العمل بإغلاق أبواب المصانع في وجه مليون رجل⁽²⁶⁾. أعلنت الهيئة المركزية للنقابات المهنية البريطانية، مؤتمر نقابات العمال، إضراباً وطنياً لمؤازرة عمال المناجم. أدى الإضراب العام، كما أصبح يُعرف لاحقاً، الذي وصل إلى سنة 1926، إلى شل أجزاء كثيرة من البلاد، لكنه أيضاً أطلق أعداداً لا تحصى من المتطوعين الذين حافظوا على حركة التموينات وعلى عمل الخدمات الأساسية. ضعف زخم الإضراب العام، لكن الشعور بالمرارة في مناجم الفحم استمر حتى شهر تشرين الثاني. وعندها كان عمال المناجم قد أصبحوا على شفير المجاعة. وضع العمال حداً لمطالبهم وقبلوا معدلات الأجور الأدنى. كان أعضاء المجتمع البريطاني الأكثر ليبرالية واليساريون على

قناعة بأن العمال كانوا ضحية خيانة زعمائهم المرتشين الحمقى . وقد وصفت عالمة الاجتماع [الاشتراكية] بياتريس ديب «هؤلاء الزعماء بالمتخلفين عقلياً»⁽²⁷⁾ . وازداد شعور عدم الثقة بالسياسيين ورجال المال والأجانب لدى اليسار والعمال وأصبح أعلى صوتاً وأكثر صلابة .

وسرعان ما ألقى اللوم، بسبب كل تلك الأحداث المؤسفة، على تشرشل المسكين . لقد كانت الأوضاع في المناجم مروعة بما فيه الكفاية، ولكن حصلت تطورات أكثر عمقاً وخطورة . فخلافاً للآمال والتوقعات الواسعة الانتشار، لم ترتفع الأسعار العالمية، بل إنها، في الواقع، كانت تتجه للانخفاض في معظم الدول، بما فيها الولايات المتحدة، التي كان يعول عليها الكثير .

لم يضع كينيذ وقتاً قبل أن يتصدر حركة الاحتجاج . وشن هجوماً حاقداً، وإن كان لا يخلو من الفصاحة وقوة التعبير، على القرار، وذلك في ثلاث مقالات نشرت ليطلع عليها الرأي العام في صحيفة إيفننغ ستاندرد Evening Standard، وأعيد نشرها فيما بعد تحت عنوان «النتائج الاقتصادية للسيد تشرشل» . كان العنوان نوعاً من التلاعب بالكلمات . فبحكم كونه أحد كبار موظفي وزارة المالية، كان كينيذ المستشار الاقتصادي الرئيسي للويد جورج في مؤتمر الصلح في فرساي . وقد هالته الشروط القاسية والمُذلة والمستحيلة المفروضة على الألمان إلى الحد الذي جعله يستقيل وهو يشعر بالاشمئزاز ليؤلف كتاباً مشهوراً شَنّ فيه هجوماً عنيفاً انتقد فيه ما حصل ودعاه «النتائج الاقتصادية للسلام» The Economic Consequences of The Peace . وسرعان ما لقي الكتاب رواجاً واسعاً أصبغ على كينيذ صيتاً شعبياً بالغ النفوذ، وقد أحسن كينيذ استخدام هذا الصيت خلال فترة الركود الكبير وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية وعملية إعادة التعمير التي تلتها .

ومع أن كينيذ أكد أن الحجج التي يسوقها لم تكن «ضد معيار الذهب بحد ذاته» . إلا أنه أصر أن تشرشل كان «يسعى وراء المتاعب [نظراً] لقيامه

بالالتزام بتخفيض الأجور وكل القيم المالية بشكل قسري دون أن تكون لديه أدنى فكرة عن كيفية القيام بذلك . ولماذا يُقدم على مثل هذا العمل السخيف؟ . . قد يعود السبب جزئياً إلى أنه يفتقر إلى ملكة التمييز الغريزي الذي يردعه عن ارتكاب الأخطاء»⁽²⁸⁾ . وبعد هذا التجريح الشخصي القاسي بحق الرجل الذي سيكتب له يوماً ما أن يقود بريطانيا إلى «أمجد لحظاتها» في مواجهة النازيين، يمضي كينيز ليعترف بأن تشرشل «قد أصمته الأصوات الصاخبة التي تتعالى من القائمين على الشؤون المالية التقليدية، والأهم، أنه كان مضللاً إلى حد كبير من قِبَل خبرائه» - وعلى رأسهم نيمير ونورمان.

ولم ينسب كينيز أي فضل لتشرشل بسبب قيامه بالضغط على خبرائه إلى أقصى مدى ليتأكد من أنه كان يفعل الصواب . وفي شهر شباط، أي قبل ثلاثة أشهر من حلول اليوم الحاسم، وزع تشرشل على نورمان ونيمير وبقية الخبراء مذكرة تفصيلية، يشار إليها في محفوظات وزارة المالية باسم «تمرين السيد تشرشل» - وهو مسعى يمثل انعكاساً واضحاً لآراء كينيز . وقد تضمنت الوثيقة ستة اعتراضات قوية ضد اتخاذ خطوة باتجاه العودة إلى الذهب، بما في ذلك الملاحظة اللافتة للنظر بأن «احتياطي الذهب ومعيار الذهب هما في الحقيقة بقايا المرحلتين البدائية والانتقالية في عملية تطور المال والاعتمادات» . وكان هناك اقتراح متطرف يدعو للكف عن الجهود الرامية لاسترجاع معيار الذهب والقيام، بدلاً عن ذلك، بشحن ما قيمته 100 مليون باوند استرليني من الذهب إلى نيويورك لتسديد ديون الحرب . وبالتالي، إحداث تضخم في أمريكا مما يؤدي إلى تحسن كبير في قيمة الباوند في أسواق القطع الأجنبي⁽²⁹⁾ . كانت تلك هي الوثيقة التي أدت إلى الحجج والبراهين المقدمة لتشرشل من قبل نورمان ونيمير، المشار إليها أعلاه، والتي أقنعت بالمضي حسب ما كان مقدراً .



إن عودة فرنسا إلى الذهب تمثل نقيضاً صارخاً لما حدث في بريطانيا، وتجسد كل الأنماط السائدة في عشرينات القرن العشرين والمتعلقة بالاختلاف بين الأمتين: فالقادة الإنكليز، ذوو الدم البارد، يقومون بمناقشة الأمور بهدوء في مداولات مستفيضة مع الأساتذة والخبراء الماليين، بينما يقوم السياسيون الفرنسيون، ذوو الطبع الحاد، بإصدار الكثير من الجلبة وهم يتبادلون الصراخ بحيث اختفت أصوات الخبراء وسط الضجيج والهياج. كانت التجربة الفرنسية مزيجاً من المهزلة والمأساة والتذبذب والتوقعات الخيالية واللهفة المتواصلة، أي أنها كانت لا تقل أوبرالية في كل نواحيها عن التجربة البريطانية.

وخلال سعي الفرنسيين للبحث عن مجال كاف لالتقاط أنفاسهم من أجل اتخاذ أي قرار مهما كان نوعه، كانوا يخرجون من أزمة ليقعوا في أخرى - رغم أنه لم يكن هناك من شك بأن فرنسا لا بد وأن تنضم إلى نادي الذهب في لحظة ما. والواقع أنه بعد توقف أصوات الصراخ، تبين أن الفرنسيين قد اتخذوا قراراً كان أكثر حكمة وواقعية من قرار البريطانيين، كما أنهم كانوا أسعد حالاً بما انتهوا إليه. فبمجرد أن استقر الفرنك، اندفع نحو باريس فيض من الذهب الأجنبي ورأس المال الأجنبي. أما فكرة أن تسبب تلك المضاعفات مشاكل خطيرة للندن، فقد كانت مصدراً للرضى أكثر منها مبعثاً للقلق.

كان المأزق الفرنسي واضحاً لا يحتمل اللبس: حكومة غارقة في الخسائر. ففي أعقاب الحرب، كانت متطلبات إعادة بناء صناعة فرنسا الممزقة والمساكن والبُنى التحتية تبدو وكأنها لا تعرف الشبع، وكذلك كانت أيضاً الاستغاثات الملحة من قبل ملايين المحاربين القدماء طلباً للمعونة الاجتماعية. وفي ذات الوقت، كانت العائدات الآتية إلى الخزينة تنخفض بسبب المعدل البطيء للانتعاش الاقتصادي، هذا إذا لم نذكر العادات والمهارات الفرنسية المعتادة في المراوغة لتفادي الضرائب. فحتى سنة 1926، كانت الضرائب تغطي أقل من نصف الإنفاق الحكومي.

وقد أنتج النظام البرلماني الفرنسي حكومات أضعف بكثير من الحكومات البريطانية، ففي أوقات الأزمات، كانت الهوة الأيديولوجية بين الأحزاب المتناحرة تؤدي في معظم الحالات إلى شلل أو إلى إجراءات لا معنى لها. كان اليسار يناضل في سبيل فرض ضرائب على رؤوس الأموال وفرض ضرائب دخل أعلى على الأثرياء، بينما كان اليمين يطالب بإجراء تخفيضات على الإنفاق الاجتماعي. وفي مواجهة خيارات صعبة كان تبنيها من قبيل المستحيل، صار رؤساء الوزارة ووزراء المالية يدخلون مناصبهم ويخرجون منها وكأنهم يعبرون باباً دواراً. فخلال الفترة ما بين أيلول 1924 وتموز 1926، كان هناك عشرة وزراء مالية.

لم يكن المأزق ناجماً فقط عن الهوة الواسعة بين الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب. بل إن أسوأ ما في العجز كان إيجاد السبيل لتمويله. ونظراً لأن الأثرياء والمصارف كانوا غير راغبين في إقراض خزينة وزارة تبدو غير قادرة على ترتيب شؤونها الداخلية، لم يكن أمام الحكومة من خيار سوى الاقتراض من بنك فرنسا. وفي كل مرة كانت فيها الحكومة تقوم بهذه الخطوة، كان ذلك يعادل اللجوء إلى مطبعة النقد. اشتدت ضغوط التضخم وبدأ الفرنك يترنح تحت وطأة الهجوم في أسواق القطع الأجنبي.

استمر الأمل يداعب كلاً من اليمين واليسار بأن كل تلك المصاعب سيتم التغلب عليها لو أن ألمانيا اضطلعت بكامل العبء ودفعت التعويضات التي نصت عليها معاهدة فرساي - وأصبح شعار المفضل لدى المواطن الفرنسي هو (الهون سيدفعو The Hun will pay)⁽³⁰⁾ أفلم يقيم الفرنسيون سنة 1518 بدفع سبعمائة مليون فرنك إلى المنتصرين في معركة واترلو، ثم قاموا بدفع خمسة بلايين مارك إلى الألمان سنة 1871. كان الفرنسيون مصممين الآن على أن يكونوا الطرف الذي يتلقى⁽³¹⁾. وفي كانون الثاني سنة 1923، قامت الجيوش الفرنسية والبلجيكية، بهدف الحصول على التعويضات بالقوة، بغزو منطقة

الروور الألمانية، وهي قلب صناعات الفحم والحديد والفولاذ في ألمانيا. نجحت المقاومة الألمانية السليبية في جعل هذه المغامرة عديمة الجدوى، وبخاصة لأن نفقة قوات الاحتلال كانت تضيف إلى ويلات العجز المالي الفرنسي. أما الألمان الذين كانوا يعانون مشاكل داخلية رهيبة خاصة بهم، فقد كانوا عاجزين عن الوفاء بالمطالب الضخمة التي فرضها الحلفاء عليهم.



وبفضل القروض المقدمة من ج. ب. مورغان وشركاه، الذي لم يكن يبخل بالعون، والذي كان لا يزال يحاول إحداث استقرار عالمي، تم تثبيت سعر الفرنك بعد الهدنة عند قيمة 4,5 بالنسبة للدولار (18,5 سنت) وقيمة 25,22 بالنسبة للباوند. ولكن عندما استحق قرض مورغان الدفع في آذار من سنة 1919 هبط سعر الفرنك في أسواق القطع الأجنبي إلى حد تعين فيه على المواطن الفرنسي دفع أحد عشر فرنكاً لشراء دولار واحد، وفي السنة التالية ارتفع هذا الرقم ليصل إلى عشرين - وهذا يعني أن الفرد الأمريكي كان بإمكانه شراء الفرنك لقاء خمسة سنتات. وخلال السنوات الأربع التالية، استمر الفرنك بالتأرجح صعوداً وهبوطاً كالدمية النطاطة، يرتفع لدى تحسن احتمالات قيام فعالية بئاء ليعود فيهبط رأساً على عقب عند تحول الاحتمال إلى الاتجاه المعاكس. وقد وصل الفرنك، في أسوأ حالاته، إلى قيمة 2 سنت.

وبحلول شهر آذار من سنة 1924، ومع عجز الميزانية الآخذ بالازدياد، واقترب موعد استحقاق مبلغ كبير من الدين الحكومي، رفضت الأسواق تقديم أية مساعدة لإسعاف وزارة المالية. وكانت الجهود السابقة الهادفة للوقوف في وجه النتائج المعادلة لطبع النقد، والناجمة عن الاقتراض من بنك فرنسا، قد أدت إلى عقد اتفاق كان وقتها يحول دون ذلك المصدر للتمويل. حل الذعر في 4 آذار، واندفع الفرنسيون والأجانب لتحويل فرنكاتهم إلى دولارات

وإسترليني . وسرت إشاعة تقول بأن الأمر بكامله كان نتيجة مؤامرة سرية دبرتها الحكومة الألمانية - ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي أنساق فيها الفرنسيون لإغراء الشك بأن «الغرباء» كانوا يسببون لهم المتاعب . وصار السياح الأجانب يتعرضون للهجوم في شوارع باريس . اتخذت الحكومة بعض الإجراءات التي كانت تفتقر للحماس والتي لم تحقق سوى أقل القليل بحيث أنها لم تسهم إلا في جعل الانحدار نحو الهاوية أكثر حدة⁽³²⁾ .

وفي غمرة اليأس ، التفت الفرنسيون مرة أخرى إلى مورغان طالبين قرضاً يبلغ 50 مليون دولار . كانت مجموعة مورغان تعتقد أن 50 مليون دولار لا تكفي وعرضت ضعف هذا المبلغ ولكن بشروط قاسية وهي : جعل الذهب ضماناً إضافية ، وزيادة في الضرائب إبطاء عملية إعادة التعمير والتوقف عن وضع برامج إنفاق جديدة . ورغم أن هذه الصفقة قد كبحت تصاعد المد وجعلت الفرنك يبدأ رحلة العودة باتجاه الأعلى ، إلا أن الشروط أغضبت الجماهير الفرنسية مما أدى لسقوط الحكومة في انتخابات شهر أيار . ومع ذلك ، تلقى المضاربون ضد الفرنك لطمة عنيفة ، وخاصة في النمسا وألمانيا . وقد كانت المجموعة المصرفية النمساوية بكاملها تقريباً ضالعة في الأمر . وبحسب ما قالته إحدى الصحف ، فإنهم وقعوا «وقوع النمل في العسل»⁽³³⁾ .

إن النصر الذي حققه الفرنك سنة 1924 لم يكن إلا نصراً عابراً ، فقد نفذ قرض مورغان وعادت الدوامة السياسية القديمة إلى الدوران كسابق عهدها . وفي وسط ذلك كله ، تم إيقاف أية قروض مستقبلية من الولايات المتحدة ، من حيث الأساس ، من قبل وزارة الخارجية ، التي التزمت بالرأي الذي كان شائعاً في أمريكا في ذلك الوقت وذلك بأن عبّرت عن معارضتها «لتقديم قروض إلى دول لم تكن قد توصلت إلى تسديد التزاماتها الناجمة عن ديون الحرب ، إلى الولايات المتحدة»⁽³⁴⁾ .

وبحلول شهر تموز من سنة 1926 ، كان الفرنك يباع بسعر 49 فرنكاً

للدولار، أي بنسبة 10 بالمائة تقريباً من قيمته المثبتة سنة 1918، بينما كانت أسعار الجملة ترتفع بمعدل شهري يبلغ 15 بالمائة تقريباً. وجاء الآن دور حكومة يمين - الوسط الحازمة تحت رئاسة ريمون بوانكاريه لتستلم زمام الأمور في بلد أنهكته النزاعات السياسية العنيفة. كان بوانكاريه يؤمن بأن الحل الوحيد هو في إقناع الفرنسيين المتخوفين والمتقلبين، الذين كانوا قد حولوا ثروات ضخمة إلى خارج البلاد، بأن الفرنك سيستقر الآن. وفي سبيل تلك الغاية، قام على الفور بخفض ضرائب الدخل على الأثرياء ورفع الضرائب التي تدفعها عامة الناس على السلع الاستهلاكية - وهي حركة تلاعب سياسية حققت هدفها الاستراتيجي.

كان التأثير على الأسواق هائلاً. فخلال الفترة ما بين شهري حزيران وتموز فقط فقد الفرنك الفرنسي ثلث قيمته بالنسبة للباوند والدولار، لكنه بحلول شهر تشرين الأول ارتفع بمقدار الثلث ثم واصل الصعود ليرتفع بمعدل ثلث آخر لدى حلول شهر تشرين الثاني، وهو مستوى ثبت عليه، مع فروقات بسيطة، خلال السنوات العشر التالية. عادت فرنسا إلى معيار الذهب ولكن على أساس الأمر الواقع.

تأكدت صحة استراتيجية بوانكاريه، فقد اختار الفرنسيون قيمة كان من الصعب على الأجانب مقاومتها - على حساب البريطانيين بشكل خاص ولكن على حساب الأمريكيين أيضاً. كما كانت تلك القيمة مغرية أيضاً للفرنسيين الذين كانوا قبلاً يضاربون ضد الفرنك عن طريق إرسال أموالهم إلى لندن بانتظار لحظة كهذه. عادت رؤوس الأموال تتدفق باتجاه فرنسا. وبعد كل تلك المعاناة، بدأت فرنسا تحصل على فائض لم ينقطع في صفقاتها الدولية وذلك خلال السنوات الأربع التالية.

ولم تكن كل تلك الأنباء مما يثلج الصدر بالنسبة للندن، فقد أتاح تدفق رأس المال الوارد لبنك فرنسا تكديس مبالغ ضخمة لصالحه في المنطقة التجارية

في لندن، من 5 مليون باوند استرليني في تشرين الثاني 1926 إلى 160 مليون باوند استرليني عند نهاية أيار 1927⁽³⁵⁾ وهو مبلغ كان بإمكان بنك فرنسا سحبه لدى الطلب، كما أنه يمثل عبئاً قابلاً للمطالبة يُثقل كاهل مخزون بريطانيا من الذهب. لكن تلك الأوضاع النسبية كانت، على أية حال، تتغير بسرعة. فقد ارتفعت موجودات بنك فرنسا من الذهب من نقطة مساوية تقريباً لاحتياطي الذهب في بنك إنجلترا سنة 1926، لتصبح ضعف موجودات بريطانيا سنة 1929، وبعد سنتين، كان المخزون الفرنسي يقارب خمسة أضعاف مخزون بريطانيا تقريباً⁽³⁶⁾.

ومن المفارقات العجيبة في تلك الفترة أن مخزون ألمانيا من الذهب قد ارتفع، فقد ازداد من 181 مليون دولار في نهاية سنة 1924 إلى 569 مليون دولار في نهاية سنة 1928، في حين راوحت بريطانيا في مكانها بين قيمتي 700 مليون دولار و800 مليون دولار⁽³⁷⁾. فقد تدفقت رؤوس الأموال من الخارج، وبخاصة من الولايات المتحدة، إلى ألمانيا وقد جذبتها معدلات الفائدة العالية التي أبقى عليها مصرف الرايخسبانك في أعقاب فترة التضخم الهائلة في وقت سابق من ذلك العقد⁽³⁸⁾.



وقعت بريطانيا تحت ضغط مستمر يدفعها للتمسك بمخزونها الذهبي في وجه المكاسب التي كانت تجنيها فرنسا وألمانيا. وفي شباط سنة 1931، وصف نورمان وضعه بأنه كان باستمرار «تحت أشواك المسحاة» (وهي أداة مجهزة بأشواك يستخدمها المزارع لتفتيت التربة).

تحول التوتر المالي المتصاعد بين لندن وباريس إلى شعور شخصي بالضيق والإحباط وذلك عندما قام إميل مورو، المدير الأسبق لبنك الجزائر، بتسليم منصب رئيس بنك فرنسا في شهر حزيران سنة 1926. كان مورو يحمل

مشاعر قومية قوية ويتمتع بالحكمة والحنكة فيما يتعلق بقضايا المال، كما كان يعي جيداً مقدار السطوة التي كان اقتناء الذهب يشي بوجودها وذلك ضمن النظام المالي لفترة ما بعد الحرب. أما من حيث الشخصية، فقد كان مورو إنساناً ذا طبيعة مختلفة عمن حوله، شخصاً مقتضب الكلام، ريفياً من مقاطعة أوفيرن يفتقر إلى تلك الكياسة التي تميز رجل المصارف المركزية. لم يكن يعبأ كثيراً بدواعي القلق الدولية ويكره السفر ولا يتقن أية لغة أجنبية.

من الصعب تخيل شخص يبعد إلى هذا الحد عن ذوق مونتاغو نورمان، الدمث الطباع، الأرستقراطي المنهمك في الشؤون الدنيوية. كان نورمان يعامل مورو بفوقية لا ترحم. فرغم أنه كان يتكلم الفرنسية بطلاقة، إلا أنه أصر دائماً على الكلام بالإنكليزية خلال اجتماعاته مع مورو، مما يعني أن مورو كان مضطراً على الدوام لوجود مترجم معه. كما أن نورمان، الذي قضى فترة من شبابه في ألمانيا، كان دائماً منحازاً إلى الألمان ويحمل شعوراً بالعداء تجاه الفرنسيين، ولم يكن من شأن صداقته الحميمة مع رئيس مصرف الرايخسبانك، هيامار هوريس غريلي شاخت، إلا أن تزيد من شدة الاحتكاك بينه وبين مورو.

كان شاخت خبيراً مالياً جباراً متقد الذكاء، وهو المسؤول الأول عن وضع حد للتضخم الهائل الذي حدث في ألمانيا في أوائل عشرينات القرن العشرين. وفي أواخر الثلاثينات، كان يشغل كلاً من منصب رئيس مصرف الرايخسبانك ووزير الاقتصاد في حكومة هتلر، لكن التنافس بينه وبين هيرمان غورنغ أدى إلى إقالته سنة 1939. دخل السجن بعد محاولة اغتيال هتلر في 20 تموز سنة 1944، لكنه أيضاً مثل أمام محكمة جرائم الحرب في نورنبرغ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - حيث بُرّيء. توفي سنة 1970 وكان في الثالثة والتسعين.

وفي أول لقاء بين الرجلين، بعد شهر من تعيين مورو، لم يحاول نورمان إخفاء كرهه للفرنسيين، رغم تأكيديه بأن معظم مشاعر العداء لديه كانت موجهة

ضد السياسيين . وقد كان الهدف الكبير الذي يسعى إليه نورمان ، في الواقع ، هو إنشاء ناد دولي يضم جميع المصارف المركزية الأوروبية ، يكون فيه بنك إنجلترا هو الأول بين أكفائه . لم ترق هذه الأحلام لمورو ، الذي كان لديه برنامج خاص بشأن علاقات فرنسا المالية ببقية دول أوروبا ، كما شعر بالسخط حيال الاتصالات المستقلة التي كان نورمان يجريها مع بقية المصارف المركزية الأوروبية . وفي حين كان نورمان يوازي سعادة العالم بقوة بريطانيا وراثتها ، كان تركيز مورو ينصب فقط على ثروات فرنسا .

حصلت أعنف خصومة بين الرجلين خلال سنة 1927 ، عندما كانت أرصدة فرنسا في لندن تزداد بمعدل سريع . أخذ مورو يتحدث عن رغبته بتحويل تلك الأرصدة إلى ذهب عن طريق السحب من مخزون الذهب في بنك إنجلترا ، وكان اقتراحه أن بوسع نورمان تجنب تلك النتيجة البغيضة إلى النفس بأن يرفع معدلات الفائدة وذلك لإقناع الفرنسيين بالتوقف عن تحويل الباوندات التي بحوزتهم . لم يكن بإمكان نورمان القيام بأمر كهذا نظراً لمعدل البطالة المرتفع الذي كانت تعاني منه بريطانيا . وأصر ، عوضاً عن ذلك ، على أن فرنسا يجب أن تقوم بإعادة العلاقة الثابتة بين الفرنك والذهب ، بشكل قانوني ، وذلك لوضع حد للتخمينات القائلة بأن الفرنك قد يرتفع ثمنه أكثر بالنسبة للباوند . وعند هذه النقطة من النزاع تدخل سترونغ ، وافق على تزويد الفرنسيين بالذهب الأمريكي لقاء أرصدتهم بالاسترليني ، الأمر الذي من شأنه تخفيف الضغط عن لندن .

ورغم ذلك استمرت المجادلات . وفي شهر تموز ، رتب أوغدن ميلز ، وزير الخزانة الأمريكي ، أمر عقد مؤتمر سلام في منزله في لونج آيلند ، دعا إليه سترونغ ومورو ونورمان وشاخت . وكما هي العادة ، رفض مورو أن يسافر وأوفد بدلاً عنه ممثلاً على مستوى رفيع . اغتنم سترونغ الفرصة مرة أخرى ليتقدم بالمساعدة ، ووافق على أن الاحتياطي الفيدرالي يجب أن يقوم بتخفيض

معدلات الفائدة في أمريكا، وذلك لتخفيف الضغط عن الباوند في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتقديم كميات إضافية من الذهب إلى الفرنسيين لقاء بيع الفرنسيين للإسترليني.

ولم تكن إشارة سترونغ إلى معدلات الفائدة ناتجة كلياً عن الشعور بإنكار الذات، فقد كان الاقتصاد الأمريكي آنذاك يعاني من الضعف وكانت أسعار السلع تتهاوى بسرعة. إن إدراك نتائج تلك الأحداث الماضية من شأنه إثارة نقد مرير لتلك الخطوة من قِبَل أولئك الذين يعتقدون بأن سياسة المال المتيسر بفائدة ضئيلة سنة 1927 قد غذت أعنف مراحل الإزدهار الاقتصادي في وول ستريت، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات تقييد كارثية بعد ذلك بأقل من سنة. وفي آذار من سنة 1929، قال ليفينغويل وهو من مؤسسة مورجان، عندما سمع بأن نورمان كان شديد الانفعال إزاء المضاربات المحمومة في سوق الأسهم، «لقد بذر مونتي وبن الريح. وأنا أتوقع أن نضطر إلى حصد الزوبعة... سنقع في أزمة أرصدة عالمية»⁽³⁹⁾. وأشار هيربرت هوفر إلى سترونغ بكلمات لاذعة واصفاً إياه «بالذيل الفكري لأوروبا»⁽⁴⁰⁾.

وبالرغم من تدخلات سترونغ العجاة استمرت الخصومة بين نورمان ومورو، مع تزايد نقمة مورو على «إمبريالية» نورمان. وفي شباط من سنة 1928، اشتكى مورو لبوانكاري من أن بريطانيا «كانت أول دولة أوروبية تعيد تأسيس نقد ثابت ومضمون [وقد] استغلت تلك الميزة لإرساء قواعد وضع أوروبا تحت سيطرة مالية حقيقية.. هل نترك ذلك الوضع يستمر؟..» وعلّق وهو يشعر بالرضى «إن اهتمام السيد بوانكاريه قد استثير بالكامل»⁽⁴¹⁾. وبناء على مبادرة من رئيس الوزراء، استجمع مورو ما يكفي من القوة ليقوم فعلاً بقطع القنال الإنكليزي «ويعرض على نورمان الحرب أو السلام». ولدى وصوله إلى بنك إنجلترا، تم إبلاغه بأدب بأنه نورمان كان متوَعك الصحة. ولم يثن ذلك مورو الذي شرع في إجراء مفاوضات مع موظفي نورمان بشأن مجموعة

من الاتفاقات الملائمة. ولم يثن ذلك نورمان أيضاً. الذي سُفي بشكل أعجوبي لحظة أن غادر مورو المكان، ولم يضع وقتاً قبل إلغاء تلك الاتفاقات.

غير أن مشاكل نورمان الفكرية والجسدية لم تكن لتنته قط. فقد كتب مورو في مذكراته في شهر نيسان (وهو يشعر بشيء من السرور؟...) أن «م. نورمان يعاني من عصاب مرضي نتيجة الأحداث في الأشهر الأخيرة»⁽⁴²⁾. تلقى نورمان صدمة شخصية أخرى عندما قضى صديقه المحبوب بنيامين سترونغ صريع التدرن الرئوي في تشرين الأول من سنة 1928. لا شك بأن نورمان افتقد سترونغ، لكن الجو في الاحتياطي الفيدرالي كان قد بدأ بالتحول حتى قبل أن يقع سترونغ فريسة مرضه الأخير.



في الواقع، أخذت الاعتبارات المحلية في الولايات المتحدة تحظى بالأولوية على القضايا الدولية، وذلك عندما بدأت السلطات ترقب بقلق متزايد الزخم المدوي لسوق المضاربة على ارتفاع الأسعار Bull market في وول ستريت. وكما حصل في أواخر التسعينات من القرن العشرين، كان كل ارتفاع يأخذ بالأنفاس في أسعار الأسهم لا يؤدي سوى إلى إثارة شهية المستثمرين للمزيد. وقد تضاعف المعدل الصناعي لداو جونز بين نهاية سنة 1924 وبداية سنة 1928، وهو إنجاز تم خلال ثلاث سنوات ولم يكن قد تحقق سوى أربع مرات في تاريخ السوق، كان آخرها سنة 1905. قفزت أسعار السوق بنسبة 50 بالمائة أخرى في النصف الثاني من سنة 1928. وبعد أن بقيت على حالها خلال الأشهر الخمس الأولى من سنة 1929، واصلت صعودها المدوي بنسبة 25 بالمائة خلال الأشهر الثلاث التالية قبل أن تصل إلى ذروتها النهائية في آب من سنة 1929. وفي أواخر سنة 1928، وعندما كتب جون ج. راسكوب، مدير جنرال موتور و صديق دوبونت ورئيس اللجنة الديموقراطية، في مجلة ليديز هوم

جورنال بأن «يجب على كل شخص أن يكون غنياً»، كان من الواضح أنه كان يحظى بالكثير من المؤيدين⁽⁴³⁾.

ومن الإنصاف التساؤل هنا لماذا حظيت تلك المعجزات، التي أخذت تتكشف في سوق الأسهم، باهتمام الاحتياطي الفيدرالي، الذي كان قد أسس سنة 1913 للإشراف على المصارف التجارية ومد الاقتصاد بالسيولة حسب الحاجة. لم يكن الاهتمام في غير محله. فالقسم الأكبر من سوق الأسهم الذي يلفه الهياج كان يجري تمويله من قبل أشخاص اقترضوا مالاً لشراء أسهمهم، وكان ذلك يجري غالباً بمعدلات فائدة تفوق نسبة 10 بالمائة. بدأت المصارف تفقد اهتمامها بتمويل أي شيء عدا الميل الصاحب للمضاربة. والأسوأ من ذلك، بدأ سيل من رؤوس الأموال من أقسام أخرى من الاقتصاد بالتدفق باتجاه وول ستريت. وارتفع تمويل سوق الأسهم - أي قروض السماسرة بالتعبير الفني - في المصارف من 1,5 بليون دولار سنة 1925 إلى 2,6 بليون دولار سنة 1928، بل وارتفع إلى أعلى من ذلك قبل أن تصل السوق للذروة. ولكن، وفي الوقت نفسه، ارتفعت القروض من مصادر غير مصرفية من مالا يزيد عن 1,0 بليون دولار إلى 6,6 بليون دولار عند نقطة الذروة، ويتضمن ذلك الرقم مبلغاً لا يُستهان به من مصادر خارجية⁽⁴⁴⁾. وبحلول سنة 1928، أصبحت القروض المقدمة للسماسرة - المستحقة عند الطلب - تربح أكثر بكثير من الإقراض التجاري العادي⁽⁴⁵⁾.

دخل المسؤولون عن الاحتياطي الفيدرالي في مرحلة طويلة من المشاحنات الداخلية بشأن ما الذي يتوجب عمله بهذا الشأن. كانت لجنة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن تريد من مصارف الاحتياطي الفيدرالي المحلية الاثنى عشر أن تمارس «ضغطاً مباشراً» على أي مصرف تجاري يقوم بتقديم «قروض مضاربة»، وذلك بأن تحرم ذلك المصرف من إمكانية الحصول على قرض من مصرف الاحتياطي الفيدرالي المحلي. وقد عارض مدراء المصارف

المحلية، ومدير مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بشكل خاص، هذا الاقتراح بقوة، مصرّين على أنه غير قانوني ولا يمكن تطبيقه - إذ كيف يتسنى للمرء أن يحدد «قرض المضاربة» بطريقة لا يرقى إليها الشك؟.. وقد دافع جورج هاريسون، خليفة سترونغ في إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، عن اقتراح كان سترونغ قد قدمه سابقاً ويقضي باتخاذ «إجراء صارم وقاطع» من أجل رفع معدلات الفائدة إلى الحد الكافي للقضاء على المضاربة على أن يتبعه فوراً هبوط في المعدلات وذلك تفادياً للقضاء على ازدهار الأعمال. بل إن سترونغ كان قد أقنع نورمان بدعم هذه الفكرة، رغم أن نورمان أدرك أن أي زيادة في المعدلات في الولايات المتحدة سيكون من شأنها تطبيق المزيد من الضغط على مخزون بنك إنجلترا من الذهب. وكانت المصارف المركزية في كل أنحاء أوروبا عاكفة على رفع معدلات الفائدة لديها طوال السنة⁽⁴⁶⁾.

بدأت مصارف الاحتياطي الفيدرالي، في سلسلة من الخطوات، برفع معدل الحسم - أي المعدل الذي كانت تفرضه على المصارف التجارية - من 3 بالمائة في سنة 1925 إلى 5 بالمائة سنة 1928. وفي شهر شباط من سنة 1929، بدأ مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يضغط من أجل زيادة أخرى تصل إلى 6 بالمائة. ولكن واشنطن رفضت. كما تم رفض عشر مساعي إضافية ملحة قام بها هاريسون. وكان أن حل شهر آب من سنة 1929 قبل أن تمتثل واشنطن، وتحرك معدل الحسم أخيراً ليصل إلى 6 بالمائة. كانت تلك نقطة الذروة بالنسبة لسوق المضاربة على ارتفاع الأسعار.

لقد بقيت تلك القرارات موضع أخذ ورد منذ تلك اللحظة، إلا أن تعاقب الأحداث واضح بما فيه الكفاية. فالمعدل في مصارف الاحتياطي الفيدرالي كان حتى ذلك الوقت أدنى بكثير مما كان بالإمكان كسبه عن طريق إقراض المضاربين، بحيث أنه أخفق في تحقيق هدفه وهو القيام بدور الرادع الجدي.

وبدلاً عن ذلك، تمثل نجاحه في الارتفاع إلى حد كاف للإسهام في ضعف الاقتصاد العام، وكان الإنتاج الصناعي قد بدأ بالهبوط منذ بضعة أشهر قبل أن يضرب الانهيار الكبير سوق الأسهم في تشرين الأول. ولم تقتصر تداعيات تلك التحركات على الولايات المتحدة. فالتدفق الحيوي لأموال القروض الأمريكية إلى أوروبا، وبخاصة إلى ألمانيا، لم يكن قادراً على الصمود في وجه الارتفاع السريع في معدلات الفائدة المحلية. وعندما وصلت سوق السهم إلى نقطة الذروة، كان الإقراض الأمريكي للخارج قد نضب بشكل رئيسي ليصل إلى الصفر⁽⁴⁷⁾. والواقع أن مساراً متعاضماً من رؤوس الأموال الأوروبية كان قد بدأ منذ بعض الوقت بالاتجاه نحو نيويورك للمشاركة في بهجة الاحتفال.

لكن التدفق باتجاه الخارج لم يكن مبعث سرور في الدول التي خرجت منها رؤوس الأموال، حيث شقت معدلات الفائدة طريقها صعوداً في مسعى للحيلولة دون خروج رؤوس الأموال. وعندما أنهار سوق الأسهم في تشرين الأول كانت بريطانيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا قد بدأت بالسير على طريق الركود، وخلال الفترة ما بين صيف سنة 1928 ونهاية سنة 1929 كان معدل البطالة في ألمانيا وحدها قد تضاعف أربع مرّات⁽⁴⁸⁾.



لم يكن للذهب أي دور في نزاع الاحتياطي الفيدرالي ضد الازدهار الحاصل في سوق الأسهم خلال الفترة ما بين 1928 - 1929، ولكن هذه كانت إحدى المناسبات القليلة في سني ما بعد الحرب التي لم يكن الذهب فيها هو العامل المهيمن في ميدان اتخاذ القرارات السياسية. إلا أن الذهب سرعان ما عاد إلى مركز الأحداث عقب حدوث الانهيار الكبير Great crash، وذلك عندما برزت بوضوح كل حالات عدم التوافق المستعصية والمعضلات المعلقة خلال عشرينات القرن العشرين: الفوضى الشاملة لديون الحرب وتعويضاتها التي لم

تدفع، تقويم الاسترليني بأكثر من قيمته وتقويم الفرنك بأقل من قيمته، هبوط أسعار السلع والمصارف التي أفرطت في التوسع.

كان التأثير المباشر للأحداث الجائحة سنة 1929 هو أن قويت مشاعر عبادة الذهب ورُفع إلى مصاف أكثر تقديساً. وكانت النتيجة أن الأضرار الرهيبة سواء منها البشرية والمالية والاقتصادية عمت أرجاء أوروبا والولايات المتحدة قبل أن تتاح لأي شخص في موقع السلطة الفرصة لأن يتوقف لاسترجاع ما قاله تشرشل بعد تفكير من أن الذهب قد يكون «بقايا المرحلتين البدائية والانتقالية في عملية تطور المال والاعتمادات». لم يكن العامل وحده من سيُصلب على صليب من ذهب.